جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العُليا
قسم القانون العام

تجريم الشذوذ الجنسي في ضوء تعديل قانون مكافحة البغاء رقم (٨) لسنة ١٩٨٨ العراقي

رسالة مقدمة
إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون العام

من قبل الطالب

حسن ستار جبار

بإشراف الدكتور

عادل يوسف الشكري

أستاذ القانون الجنائي

١٤٤٦هـ ٢٠٢٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآءِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾

صَدَقَ الله العلي العظيم

﴿سورة النحل، الآية: ٩٠﴾

الإهـــداء

إلى أبي الحبيب، نجمة سمائي الخالدة ونبراس دربي الأبدي، الذي زرع في قلبي بذور العزة والكرامة، فتعلمت منه أن أسير مرفوع الجبين. ذكراك، يا قدوة عمري، لا تزال تضيء طريقي كمشكاة لا تنطفئ، ورحمة الله تغشاك في جنات النعيم.

إلى أمي الرؤوم، جنة الدنيا ومطلع السعادة، التي لا تكفي الكلمات لوصف عطائها، فهي بحر الحنان الذي يغمرني، وشعلة التضحية التي لا تنطفئ.

إلى زوجتي، نور عيني ورفيقة الروح، التي صنعت من أيامي قصة انتصار، تحدت معي العواصف وزرعت في دربي ورود الأمل.

إلى أبنائي، بهجة الفؤاد وثمرة العمر، الذين أرى في عيونهم مستقبلي وفي ضحكاتهم حياتي.

إلى أصدقائي الأوفياء، رفاق اللحظات الجميلة، الذين يضيفون إلى عمري ألوان الفرح ومعاني الإخلاص.

أهدي هذا الجهد العلمي المتواضع

الـــبـــاحث

الشكر والعرفان

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله الطيبين وأصحابه الأخيار الطاهرين، وبعد...

مستلهمًا قول الله تعالى في محكم تنزيله: ﴿وَلَا تَنسَوُا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ﴾، أرى من الواجب الانساني أن أرفع آيات الشكر والامتنان، وباقةً من الورد المعطر بعبير العرفان، إلى أستاذي الكريم، منارة العلم وهادي السبيل، الأستاذ الدكتور عادل يوسف الشكري. فقد كان نبراسًا أضاء طريقي بأفكاره النيرة، وتوجيهاته الحكيمة، ومتابعته العلمية الدؤوبة، التي نسجت من جهده المتواصل رداء النجاح لهذه الرسالة. منذ أن تكرم بقبول الإشراف عليها، رغم قلة خبرتي، وحتى وضعت آخر كلمة فيها، كان صدره رحبًا، وعنايته شاملة، وتشجيعه دافعًا، فكانت مقترحاته بمثابة النجوم التي هدتني في ليل البحث. أسأل الله العلي القدير أن يجزيه خير الجزاء، ويمن عليه بدوام الصحة والعافية، ويجعل هذا العطاء في ميزان حسناته.

وكما تتفتح الزهور شاكرةً للشمس، أتقدم بعميق الامتنان وأصدق التقدير إلى عمادة معهد العلمين للدراسات العليا، تلك الحديقة العلمية التي أنبتت فيّ جذور المعرفة. وإلى أساتذتي الأجلاء في قسم القانون بمعهد العلمين للدراسات العليا، الذين كانوا كالأشجار الوارفة، أستظل بعلمهم وأتغذى من حكمتهم في كل مراحل دراستي، حتى أتشرف اليوم بالوقوف بين أيديكم، حاملًا ثمرة جهدي. لكم مني كل الإجلال والمحبة، وسأظل أحفظ فضلكم ما حييت. وإلى السادة رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الموقرين، أنتم أهل العلم والفضل، الذين أثق بأن أنظاركم الثاقبة ستسد خلل هذه الرسالة، وتوجهها إلى درب الكمال، وتكشف مواطن القصور فيها بنور خبراتكم. وأسأل الله أن يجزل لكم المثوبة، ويجعل ما تقدمونه في سبيل العلم زادًا لكم إلى رضوانه.

الباحث

المستخلص

في خضم التحديات التي تواجهها التشريعات العراقية، يخوض هذا البحث، بعنوان " تجريم الشذوذ الجنسي في ضوء تعديل قانون مكافحة البغاء رقم (٨) لسنة ١٩٨٨ العراقي"، سجالًا فكريًا لمواجهة إشكالية حادة تتمثل في ضعف الإطار القانوني لتجريم الشذوذ الجنسي. إذ تتجلى المشكلة في غموض النصوص القانونية، وتشتت الأحكام بين قانون العقوبات والتشريعات المتخصصة، فضلًا عن الفجوة الواسعة بين نهج المشرع العراقي والتجارب الدولية. لذا، اعتمدنا منهجًا استقرائيا دقيقًا، فبدأنا بتحليل المفاهيم الأساسية للشذوذ الجنسي، متناولين طبيعته وأبعاده الأخلاقية والاجتماعية، ثم انتقلنا إلى دراسة الأسس الفلسفية لتجريمه، مستعرضين الرؤى الاجتماعية والأخلاقية. وبموازاة ذلك، فحصنا الأطر الجزائية في القانون العراقي، مركزين على جرائم مثل اللواط والشذوذ الجنسي الانثوي وتبادل الزوجات، جوانب التجريم والعقاب، مع بيان مواقف التشريعات العربية من حالة الشذوذ، إذ كان الهدف من هذه الدراسة ليس فقط تشخيص الخلل، بل وضع أسس لإصلاح تشريعي يعزز فعالية القوانين في حماية القيم الاجتماعية وتحقيق العدالة. ومن هنا، تبرز أهمية البحث كأداة إرشادية لصناع السياسات التشريعية، إذ يقدم رؤية متكاملة لتعزيز التماسك الاجتماعي في العراق، من خلال تشريعات توازن بين الهوية الثقافية والمعايير الدولية، وبعد استقصاء معمق، توصلنا إلى ان القانون العراقي يعاني من عدم كفاية النصوص التشريعية المجرمة بشكل صريح لبعض السلوكيات، مما يضعف ويوهن إن لم نقل يقوض الردع ويحد من تحقيق العدالة، ومع ذلك، وجدنا أنّ من الواجب تقديم حلول جذرية تشمل تحديث قانون العقوبات وصياغة تشريعات متخصصة، وتعزيز الحوار المجتمعي، لنصل، في نهاية المطاف، إلى منظومة قانونية راسخة تحمي المجتمع وتكفل العدالة للجميع.

وقد ظهرت هذه الحالة في السنوات الأخيرة، بفعل الانفتاح التكنولوجي والفضاء الإعلامي المفتوح، حالات محدودة من سلوكيات شاذة مثل تبادل الزوجات والتخنث، وهي حالات لا يمكن وصفها بالظواهر المستشرية أو المنتشرة في المجتمع العراقي، نظرًا لندرتها وعدم وجود إحصاءات رسمية تؤكد شيوعها. فالمجتمع العراقي، بطبيعته المحافظة والدينية، يتعامل مع هذه السلوكيات على أنها مرفوضة أخلاقيًا واجتماعيًا، وغالبًا ما تُواجه بالإنكار أو التعتيم، سواء من قبل الأفراد أو المؤسسات. ومع ذلك، فإن الجهات القضائية والأمنية قد رصدت بعض الحالات الفردية، كما أشار تقرير مجلس القضاء الأعلى إلى تشكيل لجنة خاصة لمتابعة الدعوات إلى تبادل الزوجات عبر وسائل التواصل الاجتماعي، بناءً على الأمر القضائي رقم (٧١١/مكتب/٢٠٢١)، وإن هذه السلوكيات، وإن كانت نادرة، تستدعي دراسة قانونية واجتماعية معمقة لفهم أسبابها المحتملة، خاصة في ظل التأثيرات النفسية والرقمية المعاصرة. كما أن غياب نصوص قانونية واضحة ومحدثة لمعالجة هذه الأفعال بشكل مباشر قد يؤدي إلى تفاوت في التطبيق القضائي، ويضعف من فعالية الردع الجنائي. لذا، فإن من الضروري أن يتجه المشرّع العراقي نحو صياغة تشريعات دقيقة، وتفعيل آليات الرقابة على الفضاء الافتراضي، إلى جانب تعزيز التوعية المجتمعية، بما يضمن حماية القيم الأخلاقية والاجتماعية دون تهويل أو مبالغة في توصيف الحالات الفردية.

المحتويات

المقدمة ٧
أولًا: التعريف بموضوع الدراسة: ٧
ثانيًا: أهمية الدراسة: ٨
ثالثًا: مشكلة الدراسة: ٨
رابعًا: هدف الدراسة ونطاقها: ٩
خامسًا: منهج الدراسة: ٩
سادسًا: الدراسات السابقة: ١٠
سابعًا: خطة الدراسة: ١٢
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لفكرة الشذوذ الجنسي**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المبحث الأول: التعريف بفكرة الشذوذ الجنسي . **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول: المقصود بالشذوذ الجنسي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الأول: المدلول اللغوي والاصطلاحي للشذوذ الجنسي**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الثاني: الأسباب والعوامل المؤثرة في وجود الشذوذ الجنسي**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني: ذاتية الشذوذ الجنسي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الأول: خصائص جريمة الشذوذ الجنسي **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الثاني: تمييز الشذوذ الجنسي عما يشتبه به من الممارسات الجنسية غير المشروعة ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المبحث الثاني: الأساس الفلسفي والتشريعي لتجريم الشذوذ الجنسي**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول: الأساس الفلسفي لتجريم الشذوذ الجنسي**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الأول: النظرية الاجتماعية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الثاني: النظرية الأخلاقية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني: الأساس التشريعي لتجريم الشذوذ الجنسي**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الأول: تجريم الشذوذ الجنسي في التشريعات العربية**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الثاني: تجريم الشذوذ الجنسي في التشريعات العراقية المتعاقبة**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفصل الثاني: المواجهة الجزائية للشذوذ الجنسي في التشريع العراقي**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المبحث الأول: تجريم الشذوذ الجنسي في قانون العقوبات العراقي**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول: التنظيم القانوني لجريمة اللواط. **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الأول: الانموذج القانوني لجريمة اللواط. **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الثاني: الجزاء العقابي لجريمة اللواط..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني: التنظيم القانوني لجريمة الوطء بالمحارم**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الأول: الانموذج القانوني لجريمة الوطء بالمحارم**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الثاني: الجزاء العقابي لجريمة الوطء بالمحارم**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المبحث الثاني: بعض صور تجريم الشذوذ الجنسي في القوانين المتخصصة**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الأول: التنظيم القانوني لجريمة الشذوذ الجنسي الانثوي**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الأول: الانموذج القانوني لجريمة الشذوذ الجنسي الانثوي**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الثاني: الجزاء العقابي لجريمة الشذوذ الجنسي الانثوي**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثاني: التنظيم القانوني لجريمة تبادل الزوجات**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الأول: الانموذج القانوني لجريمة تبادل الزوجات**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الثاني: الجزاء العقابي لجريمة تبادل الزوجات**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المطلب الثالث: بعض تطبيقات التجريم وأفعال الشذوذ الجنسي غير المجرمة**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
الفرع الأول: تجريم تغيير الجنس لأسباب غير طبية**خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرع الثاني: صور الشذوذ الجنسي غير المجرم**خطـأ! الإشـارة المرجعيـة غيـر معرّفة.**
الخاتمة ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
المصادر والمراجع ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**
Abstract: .....A

المقدمة

أولًا: التعريف بموضوع الدراسة:

يُعدّ الشذوذ الجنسي موضوعًا بالغ الحساسية والأهمية، إذ يتجاوز كونه مجرد سلوك فردي ليصبح قضية قانونية واجتماعية تثير جدلًا عميقًا في المجتمعات، ولاسيما في سياق المجتمع العراقي ذي الطابع المحافظ. فمن جهة، ينطوي هذا السلوك على بعد أخلاقي وديني، إذ يُعتبر تعديًا على حدود الله تعالى، كما ورد في قوله سبحانه: ﴿**إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ أَتَأْتُونَ الْفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَالَمِينَ**﴾ (الأعراف: ٨٠)، مما يكسبه طابع الانحراف القيمي. ومن جهة أخرى، يحمل الشذوذ الجنسي خطورة إجرامية تتمثل في آثارها الاجتماعية المدمرة، التي تهدد تماسك الأسرة واستقرار المجتمع. وعليه، يسعى هذا البحث إلى دراسة التنظيم القانوني لتجريم الشذوذ الجنسي في القانون العراقي، معتمدًا منهجًا علميًا يستقصي فعالية التشريعات المحلية مقارنة بالتجارب الدولية.

يتميز الشذوذ الجنسي بكونه سلوكًا يتعارض مع المنظومة الحياتية الاعتيادية التي أرادها الله لعمران الأرض، إذ قال تعالى: ﴿**وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ**﴾ (الذاريات: ٥٦)، ومن ضمن العبادة استمرار الحياة عبر التكاثر الطبيعي.

ولفهم هذا الموضوع بعمق، لا بد من الإشارة إلى الغريزة الجنسية كطاقة فطرية وضعها الله في الإنسان لتحقيق أهداف التكاثر وتعمير الأرض. وقد أحاط الله هذه الغريزة بأحاسيس اللذة لتشجيع الإنسان على أداء هذه الوظيفة، كما قال سبحانه: ﴿**زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ**﴾ (آل عمران: ١٤). إلا أن انحراف هذه الطاقة، نتيجة عوامل نفسية أو اجتماعية، قد يؤدي إلى ممارسات شاذة تخالف الفطرة والشرع، مثل اللواط والشذوذ الجنسي الانثوي، التي تُعدّ من التصرفات المحرمة شرعًا وقانونًا، لأنها لا تُسهم في تحقيق الهدف الإلهي من الغريزة، بل تعصف بالنظام الأخلاقي والاجتماعي.

وعليه، يتناول البحث هذا الانحراف من زاوية قانونية، فيسعى إلى تحليل كيفية تنظيم تجريم الشذوذ الجنسي في القانون العراقي، مع التركيز على "قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ النافذ والمعدل" والتشريعات ذات الصلة.

إضافة إلى ذلك، يتطرق البحث في موضوع الرسالة إلى المصطلحات المرتبطة، مثل: "الجنس" الذي يُعرف بالخصائص التكوينية والوظيفية المميزة بين الذكر والأنثى، و"الفعل الجنسي" الذي يشمل الممارسات الطبيعية وغير الطبيعية. فالفعل الجنسي الطبيعي يقوم على العلاقة الزوجية المشروعة التي تُحقق التكاثر، بينما الأفعال غير الطبيعية، كاللواط والشذوذ الجنسي الانثوي، تُعدّ انحرافًا عن هذا الهدف. وبناءً عليه، تهدف الرسالة إلى تقييم مدى فعالية

منظومة التشريعات العراقية في التصدي لهذه الأفعال، مع تحديد الثغرات واقتراح إصلاحات قانونية تعزز الردع الخاص والعام، وتحافظ على النظام الاجتماعي.

وعليه، تمثل هذه الدراسة محاولة جادة لمعالجة قضية معقدة، إذ تسعى إلى تقديم رؤية قانونية شاملة تعتمد على التحليل النظري للنصوص القانونية، من خلال دراسة الأسس الشرعية والاجتماعية والقانونية لتجريم الشذوذ الجنسي، يطمح من ورائها الباحث إلى أن يكون مرجعًا للمشرعين والباحثين، يسهم في تطوير التشريعات العراقية بالشكل الذي يجعلها تحقق العدالة، وتحمي القيم، وتضمن استقرار المجتمع في مواجهة التحديات المعاصرة.

ثانيًا: أهمية الدراسة:

يحمل البحث في موضوع الدراسة أهمية استثنائية لكونه يتناول قضية قانونية حساسة، تتقاطع مع القيم الاجتماعية والأخلاقية في المجتمع العراقي. فمن ناحية، يساهم في سد الفجوة التشريعية من خلال تقييم فعالية القوانين العراقية في مواجهة الشذوذ الجنسي، مما يعزز قدرة الدولة على حماية النسيج الأسري والهوية الثقافية. ومن ناحية أخرى، يقدم رؤية مقارنة تسلط الضوء على التجارب الدولية، فتفتح آفاقًا لتطوير تشريعات متوازنة تحترم الخصوصية المحلية وتستجيب للمعايير العالمية. كما أن البحث يمثل مرجعًا حيويًا لصناع القرار، إذ يوفر خريطة طريق لإصلاح القوانين بما يعزز التماسك الاجتماعي ويحد من التحديات الناجمة عن حالة الشذوذ، يسهم في تعزيز العدالة الاجتماعية، من خلال اقتراح أطر قانونية تحقق التوازن بين الحريات الفردية والمصلحة العامة.

ثالثًا: مشكلة الدراسة:

إزاء ظهور بعض أفعال وأنماط السلوك الإنساني الشاذة، وما شكلته هذه الأفعال من خطر على صحة مباشريها وتهديم للقيم الاجتماعية، ناهيك عن استغلالها من قبل جهات خارجية لتهديم بناء ومرتكزات وأُسس المجتمع، من خلال هدم النظام الاسري واضعاف الفرد من الداخل، واستعراض النماذج التي تظهر فيه، مع تسليط الضوء على آليات المواجهة والنقص والقصور في تلك المواجهة، ووضع الحلول المنطقية والممكنة لمواجهة خطر هذا النمط الاجرامي، بلحاظ أنّنا أمام تجريم جديد لبعض صور الشذوذ، وتعديل في عقوبات المجرم منها الذي أدخله المشرع العراقي على قانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي رقم (١٥) لسنة ٢٠٢٤ النافذ، فيوجب علينا المبادرة لألقاء الضوء عليه وتحديد مواطن القوة فيه وتشخيص نقاط الضعف والثغرات التي تعتريه، وللوقوف بصورة دقيقة، وفي ضوء المشكلة إن لم نقل المشاكل المتقدمة يمكن صياغة مجموعة أسئلة تسعى الدراسة للإجابة عليها هي:

١) ما مدى كفاية النصوص التشريعية الحالية في تجريم صور الشذوذ الجنسي المنظمة بموجب التعديل الجديد، مثل الشذوذ الجنسي الانثوي وتبادل الزوجات، وكيف يمكن معالجة القصور في تنظيم هذه الأفعال لضمان ردعها وحماية النسيج الاجتماعي من تفككه؟

٢) كيف تسهم العوامل المحلية والخارجية في تنامي حالة الشذوذ الجنسي، وما هي الآليات القانونية المقترحة لتطوير التشريعات العراقية بما يحد من استغلال هذه الأنماط لإضعاف الفرد وهدم الأسس الأسرية؟

٣) ما هي الفجوات التشريعية التي تحول دون اعتبار بعض الممارسات، مثل تغيير الجنس والتخنث، كصورتين من صور الشذوذ، رغم حصرها ضمن تعديل قانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي رقم (١٥) لسنة ٢٠٢٤ النافذ، وكيف يمكن صياغة نصوص قانونية دقيقة تحافظ على القيم الاجتماعية دون الإضرار بالتماسك المجتمعي؟

٤) إلى أي مدى تتناسب العقوبات المقررة لجرائم الشذوذ الجنسي مع خطورتها على الصحة العامة والقيم الأخلاقية، وما هي التعديلات المقترحة لتعزيز الجزاءات بما يحقق الردع العام والخاص؟

٥) ما هي التحديات القانونية التي تواجه تطبيق الأحكام الجزائية على جرائم الشذوذ الجنسي في العراق، وكيف يمكن تحسين آليات التنفيذ لضمان فعالية المواجهة لمنع نشر هذه الأنماط؟

رابعًا: هدف الدراسة ونطاقها:

تهدف هذه الدراسة الى البحث في تجريم الشذوذ الجنسي في ضوء قانون تعديل قانون مكافحة البغاء رقم (٨) لسنة ١٩٨٨ العراقي، وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية الحالية ومقارنتها بالتشريعات في دول أخرى، بالإضافة إلى ذلك تسعى الدراسة إلى تقديم فهم شامل لكيفية تعامل القانون العراقي مع قضايا الشذوذ الجنسي، وتقييم فعالية تلك التشريعات في مواجهة حالة الشذوذ الجنسي، كذلك يهدف إلى استكشاف الجوانب الاجتماعية والدينية والاقتصادية التي تؤثر على تشكيل وتطبيق القوانين في هذا السياق، فمن خلال التتبع للتشريعات العربية والدولية الأخرى، يسعى البحث إلى تحديد الفروق والتشابهات في التشريعات وتقديم توصيات لتحسين القوانين العراقية بما يتناسب مع الاحتياجات الاجتماعية والقانونية والإنسانية، مما يسهم في تعزيز العدالة والاحترام لحقوق الإنسان في المجتمع العراقي.

خامسًا: منهج الدراسة:

لغرض تحقيق اهداف الدراسة اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي لدراسة جريمة الشذوذ الجنسي في ضوء قانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي العراقي رقم (١٥) لسنة ٢٠٢٤ النافذ (قانون التعديل الأول)، إذ سيتم دراسة اتجاه المشرع العراقي في تنظيم الأحكام المتعلقة بهذه الجريمة، مع التركيز على تفاصيل النصوص القانونية ومضمونها، ولا سيّما أنها تُعد من الجرائم

التي جرى تشريعها حديثًا، في ظل غياب إجماع دولي على تجريمها بشكل موحد، بهدف استجلاء مدى فعالية هذا التشريع في حماية القيم الأخلاقية والمجتمعية، مع اعتماد أسلوب المقاربة والتتبع وبالأخص مع التشريعات التي نظمت الأفعال الجرمية محل الدراسة.

سادسًا: الدراسات السابقة:

في سياق الدراسات السابقة المتعلقة بتجريم الشذوذ الجنسي في التشريعات العراقية، يتبين أن هناك ندرة في الدراسات المخصصة التي تناولت قانون تعديل قانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي رقم (١٥) لسنة ٢٠٢٤ (قانون التعديل الأول) بشكل مباشر لحداثة التعديل، مما يبرز أهمية هذا البحث، ومع ذلك تناولت بعض الدراسات العامة قضايا ذات صلة، منها دراسات ركزت على تحليل الأطر القانونية للجرائم الجنسية في القوانين العراقية المتعاقبة، وأخرى بحثت في الأسس الأخلاقية والاجتماعية لتجريم السلوكيات المنحرفة، إضافة إلى دراسات تناولت تأثير العوامل الخارجية على القيم المجتمعية، غير أن هذه الدراسات لم تعالج بشكل خاص الثغرات التشريعية في القانون المذكور أو فعالية تعديلاته، مما يجعل هذا البحث مساهمة نوعية لسد هذا النقص المعرفي، وتقديم رؤية متكاملة لمواجهة التحديات القانونية والاجتماعية المرتبطة بالشذوذ الجنسي، منها:

١- دراسة عبد الحكيم بن محمد بن عبد الله اللطيف آل الشيخ: جرائم الشذوذ الجنسي وعقوبتها في الشريعة الإسلامية والقانون (دراسة تطبيقية في محاكم منطقة الرياض)، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية ٢٠٠٣م.

تُبرز هذه الدراسة تكريم الإسلام للإنسان من خلال تنظيم الغريزة الجنسية عبر الزواج الشرعي، الذي يحفظ النسل ويبني المجتمع، وتُصنف الشذوذ الجنسي (كاللواط و الشذوذ الجنسي الانثوي) كانحراف عن الفطرة السليمة وجريمة كبرى، لما يترتب عليه من مفاسد أخلاقية واجتماعية، ولتعارضه مع سنة الله في خلق الذكر والأنثى لضمان استمرارية الحياة.

تناولت دراسة عبد الحكيم الشذوذ الجنسي من منظور شرعي، وركزت على تجريمه في الشريعة الإسلامية من خلال تطبيقات محاكم منطقة الرياض، أما دراستنا فتركز على الإطار القانوني العراقي، وتحديدًا التعديل الأول لقانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي رقم (١٥) لسنة ٢٠٢٤، مع تحليل نصوصه وتطبيقاته العملية، وهو ما لم تتطرق إليه الدراسة السابقة.

٢- دراسة صلاح رزق عبد الغفار يونس: جرائم الشذوذ الجنسي (دراسة مقارنة في ضوء الشرائع السماوية والقوانين الوضعية)، دار الفكر والقانون، المنصورة، مصر، ٢٠١٠م.

تبين هذه الدراسة أن الغريزة الجنسية فطرة إلهية محاطة بلذة لتحقيق التكاثر وعمران الأرض، لكن الشذوذ الجنسي (كاللواط والشذوذ الجنسي الانثوي) يُعد انحرافًا عن الفطرة يتعارض

مع الحياة الطبيعية، ويسبب مفاسد وأمراض، مما يستدعي قبول الشواذ لفهم مشكلاتهم وعلاجها، مع تزايد وجوده بين الجنسين وتشريع قوانين كالقانون رقم (١٠) لسنة ١٩٦١ لمكافحة الفجور والدعارة.

اعتمدت دراسة صلاح رزق على المقارنة بين الشرائع السماوية والقوانين الوضعية، وناقشت الشذوذ الجنسي من منظور اجتماعي ونفسي، مع الإشارة إلى القانون المصري رقم (١٠) لسنة ١٩٦١، بينما دراستنا تتناول التشريع العراقي حصريًا، وتُحلل التعديلات القانونية الحديثة بشكل متخصص، دون الاكتفاء بالمقارنة العامة أو الطرح النظري.

٣- دراسة مؤيد كريم حسان، المسؤولية الجزائية عن الشذوذ الجنسي (دراسة مقارنة بين الشريعة والقانون)، رسالة ماجستير، كلية القانون – جامعة ميسان، ٢٠٢٢م.

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الشذوذ الجنسي كسلوك شاذ ومنافٍ للقيم الإسلامية والعربية، الذي انتشر علنيًا مؤخرًا بدعم منظمات دولية، مع غياب قوانين تجرم الأفعال، لتحليل موقف التشريع العراقي بمنهج مقارن لمعالجة الإشكاليات القانونية عبر ثلاثة فصول تتناول الإطار المفاهيمي، موقف الشرائع والتشريعات، والأحكام الموضوعية، لتقديم حلول اجتماعية، طبية، وقانونية رادعة.

ركزت دراسة مؤيد على المسؤولية الجزائية عن الشذوذ الجنسي بمنهج مقارن بين الشريعة والقانون، لكنها لم تتناول التعديلات القانونية الأخيرة في العراق، بل اكتفت بتحليل الإطار المفاهيمي والتشريعات العامة، وأما دراستنا فتُعنى بتحليل دقيق للتعديل الأول لقانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي رقم (١٥) لسنة ٢٠٢٤، وتُقيّم فعاليته في الردع، مع تقديم توصيات تشريعية متكاملة.

٤- دراسة أحمد نزار ناظم شيت الطويل، المواجهة الجنائية لحالة تبادل الزوجات الشاذة (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير في القانون الجنائي مقدمة إلى كلية القانون جامعة تكريت، ٢٠٢٤م.

تُبين هذه الدراسة إنَّ حالة تبادل الزوجات تُعد سلوكًا شاذًا يخالف الأعراف والقيم الأخلاقية، ناتجًا عن عوامل نفسية وعاطفية وضعف ديني، وقد جُرّمت بموجب التعديل الأول لقانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي رقم (١٥) لسنة ٢٠٢٤ النافذ في العراق كصورة من الشذوذ الجنسي، مع توصيفات قانونية محتملة كالبغاء أو الاغتصاب أو التحريض على الزنا، وتترتب عليها أخطار كاختلاط الأنساب وانتشار الأمراض وتدمير الأسر، وتخضع لإجراءات جزائية تشمل التحري والمحاكمة تنتهي بالإدانة أو البراءة.

تناولت دراسة أحمد نزار حالة تبادل الزوجات كصورة من صور الشذوذ الجنسي، وناقشت توصيفاتها القانونية المحتملة، لكنها ركزت على حالة واحدة ولم تُحلل القانون المعدل بشكل

شامل، وفي حين أن دراستنا تتناول تجريم الشذوذ الجنسي بمختلف صوره ضمن الإطار القانوني العراقي، وتُحلل التعديلات التشريعية الحديثة من حيث النصوص والتطبيقات، مما يمنحها شمولية وتخصصًا أكبر.

وما جاءت به دراستي ولم تأتِ به الدراسات السابقة بشكل متخصص، تحليل التعديلات القانونية الحديثة في التشريع العراقي، وبالأخص التعديل الأول لقانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي رقم (١٥) لسنة ٢٠٢٤ النافذ، إذّ تركز الدراسة على كيفية تجريم الشذوذ الجنسي ضمن الإطار القانوني العراقي، مع النظر في التطبيقات العملية لهذه التعديلات في مواجهة التحديات الاجتماعية والأخلاقية الناتجة عن هذه الحالة. وتسعى الدراسة إلى تقديم رؤية قانونية متكاملة من خلال دراسة الأحكام القانونية المستحدثة، وتحليل فعاليتها في الردع، مع اقتراح توصيات لتعزيز التشريعات بما يتماشى مع القيم الاجتماعية والدينية في المجتمع العراقي، مما يجعلها مساهمة متميزة في معالجة قضية معاصرة بمنهجية قانونية دقيقة.

دراستنا هي الوحيدة التي تُحلل التعديل الأول لقانون مكافحة البغاء والشذوذ الجنسي رقم (١٥) لسنة ٢٠٢٤ بشكل متخصص، وتُقيّم تطبيقاته العملية في الواقع العراقي، وتُقدّم رؤية قانونية متكاملة تتماشى مع القيم الاجتماعية والدينية، مما يجعلها مساهمة نوعية في معالجة قضية معاصرة بمنهجية قانونية دقيقة.

سابعًا: خطة الدراسة:

رُتّبت هيكلية الدراسة التي جاءت بعنوان " تجريم الشذوذ الجنسي في ضوء تعديل قانون مكافحة البغاء رقم (٨) لسنة ١٩٨٨ العراقي" بعناية لتقديم دراسة متكاملة تنتقل بسلاسة من الإطار النظري إلى التطبيق العملي، مما يضمن تحليلًا شاملًا ومترابطًا. ففي الفصل الأول، المعنون "الإطار المفاهيمي لفكرة الشذوذ الجنسي"، سيُركز البحث على بناء أساس نظري متين، إذ سيتناول المبحث الأول، الذي جاء بعنوان "التعريف بفكرة الشذوذ الجنسي"، مفهوم الشذوذ من خلال مطلبين: الأول، "المقصود بالشذوذ الجنسي"، يبحث في المدلول اللغوي والاصطلاحي والأسباب المؤدية إليه، بينما الثاني، يبين "ذاتية الشذوذ الجنسي"، ويستعرض خصائصه ويفرّق بينه وبين الممارسات الجنسية غير المشروعة الأخرى. وفي المبحث الثاني، يتناول "الأساس الفلسفي والتشريعي لتجريم الشذوذ الجنسي"، اذ يُناقش المطلب الأول، "الأساس الفلسفي"، النظريتين الاجتماعية والأخلاقية، ثم يتطرق المطلب الثاني الى "الأساس التشريعي"، وكذلك إلى تجريم الشذوذ في التشريعات العربية والعراقية المتعاقبة. أما الفصل الثاني، الموسوم بـ "المواجهة الجزائية للشذوذ الجنسي في التشريع العراقي"، فسيُحلل التطبيقات القانونية، إذ سيتناول المبحث الأول، "تجريم الشذوذ الجنسي في قانون العقوبات العراقي"، في جريمتي اللواط والوطء بالمحارم

عبر مطلبين يبحثان الأنموذج القانوني والعقوبات لكل منهما. وفي المبحث الثاني، يستعرض "تجريم الشذوذ الجنسي في القوانين المتخصصة"، إذ يُناقش المطلب الأول، "التنظيم القانوني لجريمة الشذوذ الجنسي الانثوي "، والمطلب الثاني، "التنظيم القانوني لجريمة تبادل الزوجات"، من خلال استعراض أنماطهما القانونية وعقوباتهما، بينما سيتناول المطلب الثالث، "بعض تطبيقات التجريم وأفعال الشذوذ الجنسي غير المجرمة"، مثل تغيير الجنس والسلوكيات غير المجرمة، وسنختم الدراسة بخاتمة تتضمن النتائج التي توصلنا اليها بالإضافة الى مجموعة من المقترحات التي نجد في تقديمها ما يقدم الحلول المنطقية والقانونية السليمة لسد القصور والنقص التشريعي الذي يعتري الحالات محل الدراسة.